نقطتين شارحة

■ مازن الزيدي

نساء حول "الحجي"

لم يدر في خلد الكثير منا ان "العراق الجديد" سيتحول الى سينما عملاقة تعرض فيها انواع الافلام الاميركية والمصرية والهندية. قد يتساءل البعض لماذا هذا النوع من الافلام بالذات، لكن القاريء العراقي لن يتعجب اذا ما ذكرته بافلام الاكشن التي شاهدناها على مدى تسعة اعوام من الوجود الاميركي، كما ان القاريء ذاته سيوافقني الرأي لو ذكرته بافلام النصب والاحتيال والعلاقة الحميمة بين السياسي والفساد على الطريقة المصرية وبابشع صورها.

ولن يعترض احد اذا ما اشرت الى ركام من الافلام الهندية "البايخة" التي اخرجتها نخبنا السياسية، لا سيما حكومة "الشرايك" الوطنية، المتخمة بالضحك على الذقون على طريقة الطفل الذي يعثر عليه بطل الفيلم ليكتشف انه والده، هل هناك حاجة لذكر مئات بل آلاف المصاديق لهذا النوع من الافلام التي ادمن العراقيون على مشاهدتها رغما عنهم حتى حفظوها عن ظهر قلب؟

وانا أقرأ رسالة استقالة وزير الاتصالات محمد علاوي لفت انتباهي نبرة "الانكسار" والغضب التي يتحدث بها الوزير المستقيل عن "المرأة المتوجة" في وزارته والتي تأمر وتطاع دونه وتتعاقد بالملايين رغما عن انفه. يقول الرجل ان بعضهم اخبره ان "الحجي" قال له انه لن يضحي (بها) من اجله!

ذكرتني هذه القصة برائعة احسان عبدالقدوس "الراقصة والسياسي" التي تحولت الى فيلم من بطولة صلاح قابيل ونبيلة عبيد وهذا قياس مع الفارق طبعا. وبرغم ان العلاقة بين السياسي والنساء ليست بالعلاقة الجديدة التي يتبادل الطرفان فيها المنافع والنفوذ، الا ان ما يلفت النظر لهذه الظاهرة هو اتساعها وترسخها بين ساسة العراق بعد ٢٠٠٣، لا سيما بالنسبة لرئيس حكومتنا الحالي، يكفي ان تزور اي دائرة او مؤسسة حكومية بشكل عشوائي لتقف على الحقيقة.

السيد المالكي ضرب رقما قياسيا بين نظرائه من حكام العراق في عدد النساء اللائي احطن به واستعرن "جلباب السلطة" من "الحجي" بل استخدمنها بافراط لتصفية الخصوم ولتسلق سلم هرم المناصب رغم "الكوتة الدستورية" التي فتحت الباب واسعا امام مشاركة المرأة في دوائر صناعة القرار في البلاد.

فليست هيام الياسري، المستشارة التي اطاحت بوزير الاتصالات، اول امرأة تستمد قوتها ونفوذها من "الحجي"، بل هي احد فريق النساء الصقور المقربات من دولة رئيس الوزراء، فهناك مريم الريس وحمدية الحسيني وبتول الموسوي وحنان الفتلاوي واخريات في الظل يلعب دورا مهما في اروقة الدولة العراقية.

بالطبع فان هذا العدد اللافت للنظر من النساء اللائي يحطن بـ "الحجي"، لا يعكس ابدا ايمان الرجل بالمكانة التي يجب ان تكون عليها المرأة العراقية، بعكس سلفه وزميله في الحزب والحكومة ابراهيم الجعفري، اذ لا تضم الكابينة الوزارية الحالية سوى وزيرة بلا حقيبة تعنى بشؤون المرأة و "تحديد ازيائها" تماشيا منها مع عقيدة المالكي بصفته "حجي" وليس رجل دولة.

للاسف لم ينعكس حضور ونفوذ هذه "الفرقة النسوية" من مستشاري دولته بشكل ايجابي على قضايا المرأة والطفولة في بلد يمتلك ما لا يقل عن ٣ مليون ارملة وضعفهن من الايتام. ومما يدعو للاسف ايضا فان هؤلاء النسوة غير معنيات باثبات كفاءة المرأة وجدارتها في تسلم المناصب على خطى رائدات الحركة النسوية في العراق، بل تستعين "مستشارات الحجي" بصلة القربى هذه للحصول على امتيازات لهن ولمن يمت لهن بصلة قربى. هؤلاء النسوة قبلن لعب دور "البيدق" بيد دولة الرئيس للاطاحة بالخصوم وشن حملات لاذعة على من لايروقون له او ممن يعارضون سياساته حد ان احداهن شهرت سكينا بوجه زميلة لها انتقدت الاخير.

يبدو ان "الحجي" لم يكتف بصقور كتلته وحزبه من الذكور للدفاع عنه فقرر ذات "خصومة" ان يستخدم "الجنس الناعم" في اشد معاركه ضراوة لبسط النفوذ وتكسير الخصوم، فكانت نساء "دولة القانون" يقاتلن بـ "نعومة" للذود عن زعيمهن في معاركه المتواصلة التي لا انقضاء لها كما يبدو.

"نساء الحجي" يبدو انه عنوان يصلح لانتاج مسلسل مصري سيحقق نسبة مشاهدة عالية لدينا في العراق، خصوصا وان حلقاته بلا نهاية فايام البلاد الكالحة حبلى بمستشارين ومستشارات سيتحلقون وسيتحلقن حول "الحجي

قال إن الفساد "مسيطر" على مفاصل الدولة

عضو في مجلس البصرة يتهم جهات رقابية بدعم المُفسدين

□ البصرة / ريسان الفهد

اتهم عضو مجلس محافظة البصرة غانم عبد الأمير، بعض الهيئات الرقابية بـ"التورط" بالفساد، ودعم المفسدين أحيانا، مؤكدا أن الفساد المالي والإداري أصبح "المسيطر" على بعض مفاصل الدولة.

الفساد المالي افة تنخر مؤسسات الدولة

وقال عبد الأمير لـ"المدى": إن الفساد المالي والإداري "أصبح مسيطراً في بعض مفاصل الدولة، بل أن بعض الهيئات الرقابية التي تعمل على مكافحة ومراقبة الفساد، أصبحت متورطة فيه، ونجدها في بعض الأحيان تدعم المفسدين"، على حد قوله. وأشار إلى أن "المفسدين ابتكروا أساليب جديدة في الفساد الإداري والمالي، منها مثلا أخذ عمولات نقدية عن المشاريع، أو تخصيص نسب لهم فيها، وهذا خيط خفي لا يمكن العثور عليه، كون المقاول يحصل على المشروع بشكل أصولي، مقابل دفع نسبة معينة من أرباح المشروع وأمور أخرى إلى المسؤولين".

وأضاف عبد الأمير "حالات الفساد باتت متفشية في بعض دوائر البصرة وتسببت بضياع مبالغ كبيرة من الأموال المخصصة لإعمار المحافظة، فضلا عن رداءة تنفيذ الكثير من المشاريع، كون من حصلوا عليها مسؤولين حكوميين".

عبد الأمير لفت إلى أن تعريف منظمة الشفافية الدولية والجهات المعنية للفساد الإداري هو "استغلال الوظيفة العامة لمصلحة خاصة، وعلى المسؤول ألاّ يستغل منصبه لتحقيق أهداف ومنافع شخصية، ولذلك نجد الكثير من المسؤولين يتهربون من كشف ذممهم المالية لهيئة النزاهة كونهم أسسوا شركات بأسماء وهمية بعد تسنمهم مناصبهم".

وتابع بالقول: "أحيانا يقف المسؤولون بـ(الباطن) وراء عدد من الشركات ويدعمونها للحصول على مكاسب خاصة، وللأسف الشديد هذه القضية مشخصة ولكن لا توجد معالجات حقيقية".

ودعا عبد الأمير الهيئات المستقلة كهيئة النزاهة إلى أن تكون جادة في متابعة مثل هذه القضايا وعليها إجبار المسؤولين على كشف ذممهم المالية، ومنع تسجيل الشركات بأسماء بعض المسؤولين الذين يشغلون مناصب في الدولة.

وبيّن أن "القانون منح مجلس المحافظة آليات الرقابة وليس عليه سوى تشخيص الخلل ومخاطبة الجهات المعنية لاتخاذ الإجراءات اللازمة كون المجلس ليس صاحب قرار، بل يحيل القضايا إلى الجهات ذات العلاقة كالقضاء والنزاهة وغيرها"، مؤكدا أنه "تمت إحالة الكثير من الملفات إلى هيئة النزاهة ولكن لليوم لم تحسم، بحجة وجود عدد كبير من الملفات".

وأكد عبد الأمير أن لدى هيئة النزاهة "الكثير من الملفات وهي تحتاج إلى وقت لحسمها، لكن عليها أن تعلن عما تم حسمه على الأقل، لكن للأسف الشديد لا توجد جدية من قبل الجهات الرقابية في متابعة كل ما يصدر من مجلس المحافظة من آليات رقابية ونتائج اللجان التحقيقية التي يشكلها المجلس".

وبين عبد الأمير أن "بعض الشركات الاستثمارية الأجنبية بائسة ومفلسة، وفي الغالب تدخل في شراكة مع شركة عراقية، وفي أحيان أخرى تبيع اسمها فقط، وكانت الشركات التي تأتي إلى المحافظة هي شركات بالاسم فقط أما المنفذين فهم من العراقيين". ولفت في الوقت نفسه إلى أن "البصرة واجهت مشكلة بخصوص ما تعانيه الشركات الأجنبية من الإجراءات الروتينية المعقدة التي ما زال معمول بها في العراق، ولا يوجد تسهيلات حقيقية لتلك الشركات مما تسبب بنفور الكثير منها".

استياء من حذف مليارَي دينار مخصّصة للحزام الأخضر في بابل

□ الحلة / إقبال محمد

انتقدت لجنة الصحة والبيئة في مجلس محافظة بابل، حذف مليارَي دينار من ميزانية العام الحالي مخصصة لإنشاء الحزام الأخضر في المحافظة.

وقال نائب رئيس اللجنة مازن عبد الكريم لـ"المدى": إن إجراءات حذف الأموال المخصصة للحزام الأخضر من الميزانية الحالية "جاءت نتيجة عدم اهتمام وجدية الحكومة المحلية بتنفيذه، رغم إن المحافظة بأمس الحاجة إليه بعد عمليات تجريف الأراضي الزراعية وقطع الأشجار التي كانت تمثل حزاما أخضر حول مدينة الحلة".

وأضاف أن "مشروع الحزام الأخضر من شأنه أن يوقف زحف كثبان الرمال المتحركة، وحل مشكلة التصحر التي تسببت بتلف مساحات كبيرة من الأراضي الزراعية في مناطق مختلفة من المحافظة وهجرة الكثير من الفلاحين لأراضيهم".

وبين عبد الكريم "إننا بحاجة إلى رؤية ودراسة حقيقية لما يحدث في المحافظة لمعرفة الآثار المترتبة على تطاير الغبار وزحف الكثبان الرملية بشكل مستمر على المناطق السكنية وهو ما يهدد سلامة الأطفال وكبار السن الذين يعانون من أمراض تنفسية".

وأكد أن جامعة الخضراء العلمية في ناحية القاسم، ومديرية بيئة بابل أعدتا تقريرا مفصلا عن الخطر الذي يهدد المحافظة بسبب تصحر آلاف الدونمات الزراعية نتيجة شحة مياه السقي، وقطع الأشجار العشوائي، وزحف كميات كبيرة من الكثبان الرملية بشكل لا يمكن السيطرة عليه، مشيرا إلى أن التصحر اجتاح مناطق زراعية مختلفة في المحافظة.

وشدد عبد الكريم على ضرورة السيطرة على الكثبان الرملية بشكل جزئي ضمن المواقع التي زحفت إليها وذلك من خلال غطاء نباتي واسع من أنواع مختلفة من النباتات ذات القابلية على مقاومة الجفاف والتصحر، مبينا أنه يمكن إيقاف هذا النوع من التصحر بتخصيص الأموال اللازمة. ودعا نائب رئيس اللجنة "الحكومة المحلية إلى تعويض المليارَي دينار التي تم حذفها من الميزانية، من خلال استقطاعها من المبالغ المخصصة لتبليط الطرق الريفية التي سجلت عليها إشكاليات في تنفيذها والبالغة أكثر من ٢٢٠ مليار دينار خصصت من الميزانية الحالية".

مواطنون من أهالي المحافظة، أعربوا لـ"المدى" عن استغرابهم من حذف المبلغ المقرر لتنفيذ الحزام الأخضر لمدينة الحلة، مطالبين الحكومة المحلية بالإسراع في تنفيذ المشروع لحماية المدينة من الكثبان الرملية التي تتزايد كل عام.

ورشة لمناهضة العنف الأسري في الديوانية

□ الديوانية / تحسين الزركاني

أنهى مجلس البحث والتبادل الدولي (آيركس) في مدينة الديوانية، ورشة عمل للصحفيين والمدونين وناشطي مواقع التواصل الاجتماعي، لإنشاء حملات مناهضة للعنف الأسري في العراق، بعد ارتفاع مؤشراته بحسب الإحصاءات الدولية. وقال مسؤول برنامج المرأة والعدالة والإعلام في مجلس البحث والتبادل الدولي "آيركس" في العراق علي الخزار، لـ"المدى برس": إن "الورشة تأتي ضمن سلسلة ورش، لمناهضة العنف ضد المرأة في العراق، وإيجاد آلية مشتركة للتعامل مع وسائل الإعلام التقليدي، والمدونين، والناشطين على مواقع التواصل الاجتماعي، للحد من مشاكل وقضايا العنف الأسري".

وكان الأمين العام للأمم المتحدة بان كي مون، قد أطلق في العام ٢٠٠٨، حملة أسماها "اتحدوا" تهدف لإنهاء العنف ضد المرأة في العالم، دعا فيها الحكومات، ومنظمات المجتمع المدني، ووسائل الإعلام، إلى توحيد الجهود في التصدي لهذه الظاهرة. وترمي الحملة إلى تحقيق خمسة أهداف بحلول عام ٢٠١٥ هي "إصدار قوانين وطنية للتصدي لجميع أشكال العنف ضد المرأة والفتاة ومعاقبة مرتكبيها، واعتماد تنفيذ خطط عمل وطنية متعددة القطاعات، وتعزيز جمع البيانات عن انتشار العنف ضد المرأة والفتاة، إضافة إلى زيادة الوعي العام والتعبئة الاجتماعية، والتصدي للعنف الجنسي أثناء الصراعات".

وأضاف الخزار إن "ما تعانيه المرأة من مشاكل أسرية وقانونية وسياسية، بحسب الإحصاءات والدراسات التي نفذتها منظمات دولية ومحلية في العراق، أظهرت ارتفاع نسب العنف الأسري وانتهاك حقوق المرأة".

وأشار إلى أن ذلك "يوجب ضرورة ماسة لنشر قضايا العنف الأسري في وسائل الإعلام، وضرورة تسليط الضوء عليها للحد منها، إضافة إلى تدريب الصحفيين على كيفية طرح قضايا العنف الأسري، وعدم التعامل معها كفضائح الغاية منها الحصول على الشهرة والتأثير على القراء فقط". وتابع الخزار أن "التشهير الإعلامي بقضايا العنف الأسري خلف مئات الضحايا من المتضررين أصلا، بسبب الأعراف والتقاليد الاجتماعية التي تعد كشف تلك القضايا عارا لا يمكن غسله". ويمر العراق نتيجة الظروف غير الطبيعية، بموجة من قضايا العنف الناتجة عن العادات والتقاليد المحافظة، وتسلط المجتمع الذكوري، التي جعلت من الصعب إجراء إحصاءات وأرقام دقيقة لعدد النساء اللاتي يتعرضن إلى العنف في البلاد. وكانت وزارة الدولة لشؤون المرأة، قد أطلقت حملتها الوطنية الشاملة للقضاء على العنف الأسري، من خلال حشد رأي المجتمع والتحذير من مخاطره، والتأكيد على أهمية تثقيف المرأة بحقوقها التي نص عليها الدستور والقوانين الدولية، وضرورة مواجهة الأعراف والتقاليد البالية التي تشجع على ممارسة العنف ضد النساء، أو التي تقف عائقا أمام تنفيذ القانون. من جهتها، بيّنت المدربة منار الزبيدي إن "عدد المتدربين في الورشة التي أقيمت في فندق الديوانية السياحي بلغ ٢٥ متدربا، من الصحفيين والمدونين والناشطين في مواقع التواصل الاجتماعي، لمواجهة موجة العنف الأسري، ضمن خطة برنامج المرأة والعدالة الذي تبناه مجلس البحث والتبادل الدولي آيركس".

يذكر إن ١٤ ٪ من نساء العراق يبحثن عن العمل، فيما تبلغ نسبة الرجال ٧٣٪، أما عدد النساء العاملات في القطاع العام فتبلغ نسبتها ٩٨٪، بينما تعمل في القطاع الخاص ٢٪ فقط.

وأضافت الزبيدي أن "الغاية من الورشة هي تدريب المستهدفين على معالجة ظاهرة التعنيف، بمهنية وموضوعية وقناعة، ليكون الرجل مناهضا للعنف الأسري، وجزءا أساسيا من حل المشكلة". وأشارت الزبيدي إلى أن "تغطية القضايا الخاصة بالعنف الأسري إعلاميا، على أسس مهنية الغاية منها معالجة المشكلة، والابتعاد عن التشهير بالمتضررين جراءه، لحمايته من التبعات الاجتماعية الناتجة عنه". وكانت وزارة الداخلية قد شكلت وحدة خاصة للتعامل مع مشاكل الأسرة والمرأة، سميت بالشرطة المجتمعية، وفتحت أقساما خاصة في مديرياتها لاستقبال نساء تعرضن إلى العنف الأسري، والذي بلغت نسبته ٨١٪. إلى ذلك، قالت عضو الشبكة العراقية للإعلام الاجتماعي (أنسم) دعاء القريشي: إن "تطبيق برامج دولية في التدريب، له أثر كبير، ويسهم في معالجة هذه الظاهرة في المجتمع العراقي".

وأضافت القريشي "اليوم أصبحنا مهيئين كناشطين ومدونين وصحفيين، لتغطية هذا الجانب في الديوانية، وتنظيم حملات مناهضة من خلال مدوناتنا والترويج لها عبر مواقع التواصل الاجتماعية، خاصة في الأرياف التي تعد الأكثر تعرضا لقضايا العنف الأسري". وعرفت الورشة المتدربين بمفهوم (الجندر) والفرق بين الجنس والنوع الاجتماعي، وأهم القوانين الدولية التي ركزت على حقوق المعنفين، ودور الصحفيين والمدونين في تسليط الضوء على ظاهرة العنف الأسري بمهنية وحيادية. كما عرفت الورشة أهم المصادر التي ترفد التقارير بالمعلومات عن هذه الظاهرة، كما شملت طريقة تنفيذ الحملات عبر المدونات والترويج لها عبر مواقع التواصل الاجتماعي لخلق رأي عام يؤثر على المشرعين لإصدار القوانين التي تنسجم مع القوانين الدولية لضمان حقوق المرأة والحد من ظاهرة العنف الأسري في العراق.

الأرامل والأيتام.. واقع مأساوي ما زال بلا حلول

□ كربلاء / أمجد علي

تبحث الأرملة أم أحمد، عمن يعينها بزكاة الفطرة لكي تشتري لأولادها الأربعة ملابس ليس للعيد بل للمدرسة، بعد أن تم قتل زوجها قبل ست سنوات في المواجهات المسلحة بين الميليشيات وهو في زيارة إلى بغداد.

حياة بائسة للايتام والارامل

أم أحمد من مدينة كربلاء، خريجة معهد في تسعينيات القرن الماضي، إلا إن زواجها جعلها لا تفكر بالتعيين، لكنها الآن تبحث عن وظيفة حتى لو كانت عاملة تنظيف في إحدى دوائر الدولة.

تقول أم أحمد في حديثها لـ"المدى": إن الراتب من الرعاية الاجتماعية الذي تحصل عليه يبلغ ١٥٠ ألف دينار "وهو مبلغ قليل جدا وعلى أن الدولة أن تفكر في كيفية إيجاد الحلول للأرامل".

المواطن قاسم حميد، يؤكد أن "الأرملة واليتيم يعانيان كثيرا من الإجحاف"، مضيفا "الواقع المأساوي الذي مر على العراق منذ ثمانينيات القرن الماضي من حروب وحصار ومن ثم الإرهاب، كل هذه العوامل جعلت الأرامل والأيتام الأكثر تعاسة وعوزا".

وأشار إلى أن "عدم معالجة الأمر ربما يؤدي إلى الانحراف لأن الأرملة كونها تضطر إلى البحث عن مصدر رزق لأطفالها". أما اليتيم مهدي علي (١٢ سنة)، يقول: "تركت المدرسة لأعمل حمالا بعربة دفع صغيرة في سوق حي العامل في مدينة كربلاء"، مبينا "حين يحل العام الدراسي أشعر بحزن كبير، لكنني بالمقابل مسؤول عن ثلاثة إخوة صغار وأم تعمل في محل صغير فتحته من جدار البيت في المنطقة".

وأكد علي "لا أريد سوى ما يجعلنا نعيش وما يجعلني أكمل دراستي، ولن أسمح لأخوتي بترك الدراسة وعليّ أن أعمل لأجد نفسي فيهم".

ممثل المرجعية الدينية في كربلاء الشيخ عبد المهدي الكربلائي، حذر في خطبة الجمعة من "تزايد أعداد الأرامل والأيتام في العراق"، وقال: "التزايد يأتي بسبب الأعمال الإرهابية ليكون ملفا خطيرا له تداعيات خطرة سواء على المستوى الاجتماعي أو الاقتصادي أو النفسي أو التنموي".

ودعا إلى "وضع خطة لها آلية مبرمجة ومنظمة وشاملة لرعاية الأيتام والأرامل"، مطالبا بإصدار قانون لحمياتهم من ضعاف النفوس الذين يستغلون الأرملة لإغراض غير أخلاقية وإلى اليتيم لأغراض إجرامية.

عضو لجنة المرأة والطفل النيابية منال الموسوي، صرحت إن "آلاف الأسر الفاقدة للمعيل تعيش ظروفاً اقتصادية صعبة ولا تجد من يساعدها على تخطي تلك الظروف والجميع عاجز عن تقديم العون لهذه الأسر بسبب عدم تمكننا من تمرير قانون ينظم آلية المساعدة".

وأضافت "نحن بحاجة إلى تشريع القوانين في مجلس النواب يتضمن آلية التوافق والمحاصصة التي طغت على العمل في سائر مؤسسات الدولة المهمة"، إلا أنها عادت لتنتقد التوافق بالقول: "التوافق والمحاصصة عطلا جهودنا في استصدار قوانين لصالح الأرامل والأيتام ولم نتمكن طوال الفترة الماضية من تقديم أي شيء لهذه الشريحة".

ودعت الموسوي إلى أن "تقوم الدولة بدور المساعدة لتخطي الظروف المزرية لتلك الأسر"، محذرة من انحراف الأيتام والأرامل بسبب فقدان الأزواج والآباء وهذا ما يدعو إلى "سن قانون شامل للضمان الاجتماعي كونه الحل الأمثل للمشاكل الاقتصادية والمعيشية التي تعاني منها شرائح عديدة من بينها الأرامل والأيتام".

أما عضو لجنة حقوق الإنسان النيابية عبد المهدي الخفاجي، فقال "هناك تعطيل لتشريع قوانين خاصة بالأرامل والأيتام"، مضيفا "مثلما يتم عرقلة لمنظمات المجتمع المدني لكي لا تقوم بدورها في رعاية الأيتام والأرامل".

وأفاد بأن "هناك العشرات من هذه المنظمات التي تقوم بمساعدة هذه الشرائح ولكنها لوحدها لا تكفي، كما أن البعض في مجلس النواب يعطلون تشرع قانون لحماية الأرامل والأيتام ليس بدوافع غير إنسانية بل لعدم فهم طبيعة اليتيم أو البحث عن قوانين شاملة".

وأوضح الخفاجي "هناك مثلا من يريد أن يكون هذا ضمن قانون الضمان الاجتماعي الذي سيشمل العاطلين عن العمل وفاقدي المعيل ليكون هو الحل بدلا من تشريع قانون خاص بالأيتام والأرامل".

وبحسب الخفاجي لو أن الأمر كان بهذه الصورة وأن "القانون سيشرع لكان الحل قد وجد ولكن حتى قانون الضمان الاجتماعي لم يشرع واليتيم والأرملة تتعرضان إلى ضغوطات حياتية".

ونبّه إلى إن "الحكومة تريد أن تفرض ضرائب على المؤسسات المدنية التي ترعى الأيتام" عادا ذلك بـ"الشيء الغريب لأن على الحكومة أن تعمل على مساندة هذه المؤسسات كونها جهة أخرى لرعاية هذه الشريحة لأن الدولة لا يمكن لها أن تمد يد العون للجميع في نفس الوقت".

وبيّن الخفاجي "الحكومة ترعى الأيتام من خلال مؤسستين الأولى مؤسسات الشهداء وأخرى ضحايا العمليات الإرهابية، أما المؤسسات الأخرى فتنشط هذا العمل لأن هناك يتيما لا ينتمي إلى مؤسستين ترعاهما الدولة".